

رشيد الإدريسي

مسألة الشعوب الأصلية وتحريف مسار الأمازيغية

السياق

تعتبر مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية محطة أساسية ارتفعت فيها وثيرة المطالبة بالحرية والمساواة وتكافؤ الفرص وحقوق الإنسان، وقد كان لما عانتته الشعوب التي اصطدمت بالمهاجرين الغربيين الذين استوطنوا أراضيها أو تلك التي رزحت تحت نير الاستعمار الغربي أثر واضح في إكساب الشرعية لهذه المطالب؛ فقد تم استحضار كل هذا التاريخ الصدامي، وفي ضوئه فتح نقاش فلسفي وقانوني وسياسي أثمر مجموعة أفكار ومواقف ومعاهدات ومواثيق لـ "صالح" الشعوب غير الأوروبية، ومنها بعض الشعوب التي كانت تدعى في الاصطلاح الأنثروبولوجي بالشعوب البدائية.

وفي السنوات الأخيرة، وخاصة انطلاقاً من سنة 1970، عرفت هذه الدينامية الحقوقية دفعة جديدة وتطوراً نوعياً بالنسبة للشعوب التي يصطلح على تسميتها بشعوب الأوتوكتون *Autochtones* أو الأنديجين *Indigènes*. وقد تكللت هذه الدينامية بتبني الأمم المتحدة إعلاناً عالمياً لصالح هذه الشعوب، والذي يترجم خطأً إلى اللغة العربية باسم "الشعوب الأصلية"، وهو الإعلان الذي يدرج ضمنه بعض النزوعيين من نشطاء الأمازيغية ما يسمونه بـ "الشعب الأمازيغي"، وهذا السبب الأخير هو الذي يدعونا لإخضاع هذا الإعلان للتحليل والنقد، لمعرفة مدى موافقته للتاريخ والواقع المغاربي وما يضيفه من قيم، سلبياً أو إيجاباً، في السياق المغاربي.

المفهوم والمحتوى

بداية نشير إلى أن ترجمة "الشعوب الأصلية" ترجمة غير موفقة، فهي لا تفي بالمدلول الشائع في اللغات الفرنسية والإنجليزية على وجه الخصوص، فالإنجليزية تتحدث عن " *indigenous peoples* "، كما يتم الحديث في الفرنسية عن " *les peuples autochtones* ". والمهم في هذا السياق هو أن لفظ *Indigenous* الإنجليزي و *autochtones* الفرنسي، واللذين يحيل بعضهما على بعض، لها حولة دلالية خاصة نلمسها في المعجم اللغوي وحده دون اللجوء إلى تاريخ هذا اللفظ وإحياءاته السياسية التي سنراها فيما بعد. ففي أحد المعاجم الموسوعات الأكثر انتشاراً، نجد من بين معاني هذا اللفظ ما يلي: "سكان منطقة اجتاحتها المستعمرون... منطقة واقعة تحت تأثير المستعمرين"، ويقدم كمثال توضيحي تعبير: "ثورات الأنديجين". فالمعجم وحده، إذن، يكفي للدلالة على خطأ الترجمة العربية وعدم أدائها للمعنى المقصود في اللغات الأصلية، وهذا وحده يحتم تعريب اللفظ بدل ترجمته والحديث عن معاهدة شعوب الأندجين أو الأوتوكتون للوفاء بالمقصود من اللفظ في لغته الأصلية.

ويزداد هذا الملمح تأكيداً عندما نطلع على التعريف الذي وجه أشغال لجان الأمم المتحدة، والذي يؤكد هو الآخر على الشعوب المنحدرة من سكان قداماء تم طردهم من أراضيهم من طرف شعب آخر مستعمر عمل على الهيمنة عليهم ومعاملتهم بشكل لا إنساني، وهم اليوم يعيشون بدرجة أولى تبعاً لعاداتهم الخاصة وتقاليدهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أكثر من تبعيتهم لمؤسسات الدولة التي ينتمون إليها راهناً⁽¹⁾. من خلال هذه المعطيات وغيرها كثير، تتضح لنا عدم صلاحية هذه التسمية لتوصيف الواقع المغربي، وانحصار إجرائيتها في فهم تلك المجتمعات التي أدى فيها تلاقي شعبيين إلى تهميش وسحق وإبادة المقيم من طرف الوارد، بدل ضمه وإشراكه في المشروع السوسيوسياسي كما كان عليه الشأن عند تلاقي المكونات السكانية المغربية، وعلى عكس ما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وزيلاندا الجديدة... حيث أبيد الهنود الحمر وأبورجين أستراليا وغيرهم ممن عانوا من الإقصاء والقتل الممنهج من طرف السكان الأوروبيين الوافدين الذين عزلوهم في محميات، لرغبتهم في التحكم في ثرواتهم

Isabelle Schulte-Tenckhoff, La question des peuples autochtones, éd. Bruylant, (1) Bruxelles, 1997, P. 7.

الطبيعية ومداخلهم المالية والعيش تبعا لعاداتهم وتقاليدهم القائمة على الصيد البري والبحري في أراضيهم الشاسعة، وهذا ما دفع هذه الشعوب فيما بعد إلى المطالبة بإقامة دول لهم لها حكوماتها المستقلة ولها سيادتها المكافئة لتلك التي للحكومات الفيدرالية والإقليمية، ونموذج أندجين كندا مثال على ذلك⁽²⁾.

وقد تطرقت الندوة الدولية الأولى حول شعوب الأندجين سنة 1981 بسويسرا إلى موضوعات تكشف طبيعتها عن الرقعة الجغرافية التي يصلح الحديث بشأنها عن شعوب أصلية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي: الحقوق الترابية والإصلاحات الفلاحية، نمط تفكير الأندجين في ارتباطه بالأرض، آثار الشركات المتعددة الجنسيات وآثار السباق نحو التسليح النووي على أراضي وموارد شعوب الأندجين. وقد خرجت بمجموعة من التوصيات، هي الأخرى تثبت انحصار حقوق الشعوب الأصلية في جغرافيا بعينها، وأنها اتخذت إجراءات مستعجلة لصالح جماعات الشعوب الأصلية المهددة، إدانة التطاول على المواقع المقدسة وإدانة المتاجرة في عظام موتى الشعوب الأصلية ومقتنياتهم الجنائزية، مقاطعة الشركات متعددة الجنسيات التي تهدد أنشطتها وجود الشعوب الأصلية وثقافتهم. من هنا نفهم لماذا تؤكد كل المعاجم على تعريف شعوب الأندجين والأوتوكتون بوصفها الشعوب التي كانت مقيمة في الأمريكتين وبعض مناطق آسيا وإفريقيا، والذين احتكوا بالمهاجرين الأوروبيين الاستيطانيين، وعانوا من جراء ذلك بفعل ما تعرضوا له من إبادة جماعية ونزع لأراضيهم وقضاء على أديانهم وثقافتهم ومختلف عاداتهم وتقاليدهم، وحرمانهم من المساهمة في صنع مستقبل أوطانهم.

والألفاظ الدالة على هذه الشعوب في أغلبها تحمل أثر هذا التاريخ الخاص بهذه المناطق التي تقطنها هذه الشعوب، ويكفي أن نشير إلى أن من بين أضداد لفظ *Indigènes* و *Autochtones* تبرز كلمة *Allogènes* في المرتبة الأولى، ومن معانيها في الإثنولوجيا: "الشخص القادم عن طريق الهجرة القريبة زمنيا إلى بلد ما". لذلك فهذا المصطلح يستدعي نقيضه في كل السياقات حيث يتم الحديث عن: *les populations allogènes et autochtones*، والتعريف الذي تقدمه المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة يؤكد ذلك، فهو يذهب إلى أن هذه الشعوب تحمل هذا الاسم "أوتوكون أو أندجين" لأنها كانت تعيش على أراضيها قبل مجيء المستعمرين من أماكن أخرى واستقرارهم بها. وهم، حسب أحد التعريفات، سلالة أولئك الذين كانوا يقيمون في بلد أو منطقة

Voir Dictionnaire de géopolitique, Yves Lacoste, Paris, Flammarion, 1995(2)

جغرافية في الوقت الذي جاءت فيه جماعات السكان ذوي الثقافات والأصول الإثنية المختلفة، وأصبحت فيما بعد هي الغالبة، وذلك عن طريق الغزو والاحتلال والاستعمار ووسائل أخرى. فهذه الألفاظ، إذن، تتحدث عن سياق بعينه وعن تاريخ محدد يمكن تمييزه في مرحلة ما بعد الكشوف الجغرافية، كما تتحدث عن هجرات قريبة نسبيا من مرحلتنا التاريخية الراهنة، ولا تدخل في حسابها كل الهجرات التي عرفها التاريخ الإنساني، لأنه لو اعتمد هذا الفهم لأصبحت كل ساكنة العالم شعوبا وافدة ليس من بينها أي شعب "أصلي"، إذ من المستحيل اعتمادا على معطيات تاريخية أن نصنف كل سكان العالم لنقول عن شخص ما بأنه نبت في هذه الأرض بعينها، ولنقول عن شخص آخر بأنه نزل من السماء. ولذلك عندما تبنت الأمم المتحدة مشروع قرار يتعلق بإنشاء هيئة دائمة خاصة بقضايا الأتوكتون سنة 2002، أشار ممثل الهند إلى أن بلده ليست له قضية يمكن إدخالها تحت عنوان شعوب الأوتوكتون، لسبب بسيط هو أن كل ساكنة الهند أوتوكتون، لذلك دعا إلى ضرورة العمل على تقديم تعريف دقيق لهذه التسمية في القريب العاجل درءا للخلط وسوء الفهم. وعلى الرغم من هذه الخصوصية التاريخية والجغرافية والثقافية لهذه التسمية، فإن الخطاب الأمازيغي النزوعي في المغرب خاصة والبرباد المغاربية عامة، يصر على تبني هذا الإعلان وتسمية جزء من المغاربة بالشعب "الأصلي" مدرجا من بينهم ما يسميه بـ "الشعب الأمازيغي". وتجدد الإشارة إلى أن لفظ "أصلي" هو من الألفاظ التي استعملت في وقت جد مبكر في مقررات التاريخ المدرسية بالمغرب، حيث أن الكل يحفظ عن ظهر قلب التعريف المسكوك التالي: "سكان المغرب الأصليون هم البربر، وقد قدموا إلى المغرب من اليمن عن طريق الحبشة". ولم يكن هناك أي اعتراض على هذا التعريف ولا على استعمال لفظ (الأصليون)، فتضمن هذا التعريف أصل البربر الأول المتمثل في قديمهم من اليمن وكونهم من أصول عربية، ينفي في ذهن المتلقي أي اختلاف بين المغاربة الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغية بردهما إلى أصل واحد.

وما يفرض مراجعة هذا المفهوم وإخضاعه للتفكيك هو الاختلاف الجذري بين ما كان يعنيه في التعريف المدرسي وبين ما يعنيه اليوم بعد تبني الأمم المتحدة للإعلان العالمي للشعوب "الأصلية"، واعتقاد بنوده وأفكاره من طرف الكونغرس الأمازيغي وجمعيات مغاربية ومن طرف الكثير من النشطاء الأمازيغيين الذين تصدق عليهم صفة النزوعيين بامتياز. فلفظ "الأصليون" في السياق المدرسي كان ذا مدلول معجمي يجيل على أقدم من استوطن هذه المنطقة من العالم، لذلك فقد كان يتم

تعويضه بألفاظ أخرى تدل على ذلك مباشرة مثل سكان المغرب الأقدمون أو الأوائل. فالأصلي هنا يفهم في إطار زمني لا غير، ولا يتضمن أية حمولة إيديولوجية كتلك التي أصبحت له بعد تضمينه في هذا الإعلان.

واليوم بعد دخول هذا اللفظ في هذه العملية النظرية غير المباشرة، يمكن القول بأنه قد فقد دلالة المعجمية الأصلية الدالة على الزمن، وأصبح ذا معنى ثقافي وسياسي خطير يحرف تاريخ منطقة المغرب العربي ككل، ويوجه المتلقي إلى تبني فهم للتاريخ يقوم على الصراع بين سكان المنطقة، ويدفعه نتيجة ذلك إلى اتخاذ مواقف قَبَلية تجزيئية وطائفية. وهذا المنعطف المفاهيمي الخطير الذي عرفه هذا اللفظ، لم ينبع من فراغ، بل جاء نتيجة صياغة هذا المفهوم انطلاقاً من قراءة تاريخ شعوب وأماكن أخرى لا علاقة لها بدول المغرب، بدليل أن تبني المفهوم من طرف النشطاء النزوعيين جاء في مرحلة تالية، بعد أن اكتملت صياغته بحيث لم يكن لهم أي إسهام في تأسيسه والتنظير له.

الحالة المغربية وتجاوز مفهوم الشعب الأصلي

إن رفض إدراج أي من المغاربة في هذه المعاهدة وتحت هذه التسمية، يخضع لاعتبارات علمية بالدرجة الأولى. فهذه التسمية نفسها غير موحدة في لغاتها الأصلية ذاتها، ويكفي أن نشير إلى ما تقرره جهة رسمية هي المديرية العامة للتواصل المهتمة بشؤون الهنود وبشمال كندا في دليلها الذي يحمل عنوان: "مصطلحات الأوتوكتون" حيث تقول: "على القراء أن يتذكروا أنه لا يوجد معجم موحد لوصف شعوب الأوتوكتون. فمثلاً ليس هناك أي إجماع على تسمية الشعوب التي كانت تقطن أمريكا الشمالية قبل مجيء المستعمرين الأوروبيين. بينما في كندا نجد أن "الأوتوكتون" هو المصطلح الأكثر استعمالاً. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المقابل الإنجليزي لتسميات مثل هنود أمريكا أو أندجين أمريكا هي الأكثر شعبية. وعلى غرار بعض متعلمي الأوتوكتون، فإن منظمات الأمم المتحدة تستعمل مصطلح شعوب الأوتوكتون في الوثائق التي تنشرها. أما في كندا فمصطلح *Inuit* هو المستعمل للحديث عن الأوتوكتون الكنديين المقيمين في الشمال عند حدود الأشجار، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية ما زال استعمال لفظ الإسكيمو هو السائد"⁽³⁾.

Terminologie autochtone, Direction générale des communications. Affaires indiennes et (3) du Nord Canada, P. 4, Octobre 2002.

ولا يقف الالتباس وعدم الوضوح عند لفظي أوتوكتون وأندجين، بل إن كل المصطلحات والتسميات المستعملة في هذا السياق ذات دلالات مختلف حولها، وحاملة لمعاني غير واضحة، ومحملة برواسب تاريخية سلبية. وقد أصبحت حتى كلمة *native* وهي عادة ما تستعمل بديلا عن الشعوب الأصلية وهي بمعنى "من أهل البلد" ترتبط في بعض المناطق (كالهند مثلا) بالحكم الاستعماري، وصارت ترفض باعتبارها تتضمن تمييزا غير مرغوب فيه.

ومفهوم الشعب الأصلي، كما يستعمل في الأنثروبولوجيا وكما يوظف في الاستعمال الشائع، يتقاطع مع مفهوم "البداية"، لأن هذا الأخير من معانيه "نقطة في الزمان" "مبكرة" أو "أولى"، وهي تستعمل أحيانا للدلالة على ما هو "أصلي"، أو "قديم" أو من "المنبع الصافي"؛ أي أنها تتصل ببدايات الأشياء وبفجر المجتمع الأنساني. كما أنها تشير، ضمن الإطار الفكري الذي يؤمن بسير التطور الإنساني في خط مستقيم وهو إطار لا يزال واسع الانتشار، إلى مجتمعات سحيقة في القدم لا يمكن التعرف عليها إلا من خلال الحفريات الأثرية، كما تشير إلى مجتمعات معاصرة يقال إنها تشبه القديمة في عدد من الأمور المهمة، كاستخدام الآلات الحجرية، والاقتصاد القائم على الصيد والزراعة"⁽⁴⁾ خاصة وأن من معاني "البداية" التي تذكرها المعاجم الغربية، فرنسية وإنجليزية، نجد معنى "الأول" و"الأصلي". ويكفي أن نعرف أن كل معاني كلمة "Primitive" الإنجليزية التي تقابل "بدائي" العربية، مشتقة من "Primitif" الفرنسية المشتقة بدورها من كلمة "Primitivus" اللاتينية المشتقة من "Primus" التي تعني الأول، تتمحور حول ما يتعلق بالبداية أو الأصل والأقدم في الزمن والأول والأصلي والجذري غير المشتق من غيره⁽⁵⁾.

ومن الأسباب الداعية إلى عدم إدراج أي من المغاربة في هذه المعاهدة وإطلاق هذه التسمية على أي منهم، هو فرضها لاستحضار العنصرية بوصفها أداة لفهم واقع وتاريخ شعوب الأندجين، وهذا ما يمكن لمسه في الكثير من وثائق الأمم المتحدة، ومساهمات المؤتمر الدولي الذي عقد في جنوب إفريقيا في 7 سبتمبر 2001، حيث نجد الحديث عن شعوب الأندجين من الهنود الحمر وأبوريجين

(4) أشلي مونتاغيو، البداية، ترجمة محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1982، ص 21.

(5) نفسه ص 85.

أستراليا والإسكيمو وأقزام إفريقيا إلى جانب الحديث عن الأمازيغ، وذلك في نصوص تتحدث عن العنصرية تجاه هذا النوع من الشعوب.

يُعرف النص الذي يحمل عنوان "العنصرية وشعوب الأوتوكتون" العنصرية بقوله: "يتفق المؤرخون والجامعيون على الاعتراف بأن استعمار العالم الجديد عرف أشكالا قصوى من العنصرية ممثلة في التقتيل والاجتياح "نموذج الحروب الهندية"، والتصفيات الجسدية عن طريق التجويع ونشر الأمراض، ومختلف هذه الممارسات نسميها اليوم التطهير العرقي والقتل الجماعي"⁽⁶⁾. وهنا يحق لنا أن نطرح سؤالاً، من أجل الفهم فقط، نطرحه على الجمعيات الأمازيغية النزوعية التي تصر على إدراج "الأمازيغ" في معاهدة الشعوب "الأصلية"، إلى جانب الهنود الحمر وأقزام إفريقيا...الذين نعرف جيداً أن الذي عرضهم للإبادة هم المهاجرون الأوروبيون، نسألهم فنقول من مارس العنصرية ضد "الأمازيغ"؟ ومن مارس عليهم التقتيل والاجتياح والتصفيات الجسدية عن طريق التجويع ونشر الأمراض، وجعلهم عرضة للتطهير العرقي والقتل الجماعي؟ الجواب جاهز لدى النزوعي المولع بتزوير التاريخ واستيراد تاريخ الآخرين (لفهم / تزوير) تاريخنا من خلاله، إنهم "العرب". وارتباطاً بهذا السؤال نقول هل هناك وسيلة لإثارة النقرات في المغرب أكثر فعالية من تبني بنود هذا الإعلان الذي سنرى فيما بعد مدى تأكيده وتركيزه على هذه المعاني؟

هناك سلسلة أسئلة تثبت لا علمية هذا المصطلح وعدم ملاءمته للواقع المغربي. فمن هو الأصلي في بلدان المغرب؟ وكم يلزمه من حيز زمني لكي يستحق هذه التسمية التنقيصية؟ وهل يلزمه أن يكون متحدثاً بالأمازيغية ليسيأصلها؟ وإذا كان "أمازيغياً" وغير متحدث بالأمازيغية، هل نخرجه من زمرة الأصليين؟ وإذا كان "عربياً" وتحدث بإحدى الأمازيغيات، هل يدخل في جماعة الأصليين؟ هذه بعض الأسئلة التي تثبت هشاشة هذه التسمية وعدم علميتها في توصيف الحالة المغربية. إنها مستوردة، ولذلك فإنه من أجل مطابقتها للحالة المغربية، علينا أن نشوه التسمية أو الدول المغربية، ولا مهرب من أحد هذين الخيارين السيئتين.

إن من مظاهر الشعب الأصلي التوحد النسبي على مستوى الملامح والخصائص الجسدية، ناهيك عن الجوانب الأخرى التي تحددها المفوضية العليا لحقوق الإنسان كالتالي: "حافظوا

(6) ينظر موقع الأمم المتحدة للاطلاع على هذا النوع من النصوص.

على خصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تميزهم بشكل واضح عن خصائص المجموعات الأخرى التي يتشكل منها السكان الوطنيون". فأى من المغاربة الأمازيغ الذين يعينهم هذا الإعلان؟ هل هم الأمازيغ السود أم الأمازيغ البيض ذوو الأعين الفاتحة أم هم الأمازيغ السمرة ذوو الشعر الأسود...؟ إذا كان الجواب كل هؤلاء، فنحن إذن كلنا شعب أصلي بأكمله، وإذا كان الجواب هو الواحد منهم دون الآخر، فما الذي يسمح بإدخال البعض وإقصاء البعض الآخر؟ إن هذه الأسئلة والأجوبة المرتبكة التي قد يقدمها النزوعي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، بأن فكرة الشعوب الأصلية لا علاقة لها بدول المغرب ولا بالمغاربة ولا بالتاريخ المغربي، وأن هذا المصطلح لا يؤدي إلا إلى الوقوع في التعميمات اللاعلمية؛ إذ ما الذي يسمح بإدراج الأمازيغي الناطق بالأمازيغية في زمرة الشعوب الأصلية وإقصاء الأمازيغي المتحدث بالعربية المغربية وحدها؟ وما الذي يسمح بإدراج العربي الممزغ في منطقة حاحة مثلا ضمن هذه الشعوب ويسوغ إقصاء الدكالي الذي هو حسب المعطيات التاريخية أمازيغي مغرب؟ والمغاربة يؤكدون ذلك بقولهم "سبحان من شلح حاحة وعرب دكالة". إن الحالة المغربية فريدة من نوعها إذ هي تجسد بوتقة الصهر « *melting pot* » بامتياز، ومن الصعب تحويل ما تم صهره إلى مركبات السلطة « *salad bowl* ». (7)

وهذا الصهر الذي تم بشكل تلقائي نتيجة الوعي بالأصل الواحد ولعوامل دينية وثقافية أخرى، نجده مجسدا بشكل كامل في أقدم نص في تحديد الهوية المغربية في تاريخ المغرب الإسلامي والذي وقعه أعيان قيس وأشرف زناتة مع القائد العربي حسان بن النعمان الأزدي؛ سابع قواد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب الملقب بالشيخ الأمين والذي ورد فيه: "هذا ما شهد به أنجاد قيس عيلان لإخوانهم زناتة من ولد بر بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، فأنتم والحمد لله إخواننا نسبا وأصلا، ترثوننا ونرثكم، نجتمع في جد واحد، هو قيس عيلان، فلکم ما لنا، وعليکم ما علينا، لم نزل نعرف ذلك ونتوارث علمه وصحته عن آبائنا ومشايخنا وأهل العلم بالتاريخ والمعرفة بالأنساب منا، يأخذه كابر عن كابر وعادل عن عادل، فليعرفوا ذلك ويلزموا أنفسهم ومواليهم معرفته امتثالا لقوله تعالى: "فاتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام". ولقوله صلى الله عليه وسلم

(7) إشارة إلى التصور الأمريكي الذي فشل في صهر مختلف مكونات المجتمع في بوتقة واحدة، فانتقل إلى تصور آخر شبيه بإناء السلطة؛ أي مكونات مختلفة تتمازج لكنها لا تذوب في بعضها البعض.

حين خطب في حَجَّة الوداع: أيها الناس، اتقوا الله وصلوا أرحامكم واحفظوا أنسابكم، والله على ما نقول وكيل. (8)

وللرفع من درجة تباين الحالة المغاربية عن غيرها من الحالات الأخرى التي يصدق عليها اسم الشعوب الأصلية، نُذكر بما قام به الإنجليز من إجراءات ضد الشعب الأصلي الأسترالي (الأبورجين) فقد تم طردهم من أراضيهم ومن المحيط الذي ولدوا فيه، وجمعوا في محميات ومنعوا من ممارسة الصيد الذي يقتاتون منه؛ ومنعوا من ممارسة طقوسهم وتربية أطفالهم بأنفسهم؛ وفي هذا السياق صرح أحد المبشرين الألمان (ت. ج. بيشوف) بأن أي تزواج مع السكان الأوائل سيعرض مستقبل أستراليا للخطر، وطالب بتركيز أهالي الأبورجين في مناطق محمية حتى يتم منع التقاتم بالأوروبيين. هذا دون الحديث عن إبادة ما يقرب من 750.000 فردا سنة 1788 من طرف المعمرين و31000 سنة 1911، وتسميم منابع المياه وتوزيع أغطية وملابس تحمل جراثيم معدية، بهدف إبادة الساكنة بأكملها. والدارسون يذهبون إلى أن الشعب الأصلي الأسترالي الموجود على أرضه منذ ما يزيد عن خمسين ألف سنة لم يصبح أفراد مواطنين بشكل كامل إلا بعد استفتاء 1967، ولم يتم الاعتراف بأنهم هم المستوطنون الأوائل لقارة أستراليا إلا في سنة 1993.

ففي مقابل هذا التعامل الهمجي والعنصري واللاإنساني الذي طبع تلاقى الأوروبيين مع شعب الأبورجين الأسترالي، والذي يهب اليوم هذا الأخير الحق في الحديث عن نفسه بوصفه شعبا أصليا بكل مدلولاته وإيماءاته، نجد في بلاد المغرب تعاملات راقيا يعتمد الكتابة والعقد والوثيقة وتقرير الأخوة والسلف الواحد والمشاركة في المنافع والمضار. وهذه الوثيقة التاريخية وحدها تكفي لردع كل من يحاول فهم التاريخ المغاربي من خلال نظرية الشعوب الأصلية، التي رأينا أعلاه أن من متعلقاتها ممارسة العنصرية من طرف الشعب الوافد على الشعب المقيم، إذ هي تنسب العرب والأمازيغ لجد واحد هو قيس عيلان، حتى وإن تعلق الأمر بمجرد تصور أو نية في الإدماج، ومحال على من كانت نظرتة كذلك ممارسة العنصرية، لأنها آنذاك ستكون عنصرية ضد ذاته.

النتائج والمآلات

لا أحد يجادل بعد كل ما قدمناه، في عدم جدوى الانخراط في هذا النوع من الاتفاقيات بالنسبة

(8) صالح بولعيد، في المسألة الأمازيغية، دار هومة، الجزائر، 1999. ص. 76.

لدول المغرب. فهذا الإعلان جاء استجابة لجغرافيا وتاريخ محددين، وهو مفهوم يرمي إلى التكفير عن ذنب المرحلة الاستعمارية التي قتل فيها الرجل الأبيض ملايين من أفراد هذه الشعوب. وهنا لا بد من طرح سؤال عن السبب في إصرار الكونغرس الأمازيغي وبعض الجمعيات المغاربية على المطابقة بين مفهوم الشعوب الأصلية والهوية الأمازيغية.

لقد أكدنا في أكثر من دراسة لنا، على أن من ثوابت الخطاب النزوعي العمل على ترسيخ وتعميق الفروق والتمايزات بين المغاربة بشكل مرضي؛ ولذلك فقد دعا ورسم كتابة الأمازيغية بحروف فينيقية لا تمت إلى تاريخنا بأية صلة، وذلك ضدا على الحرف العربي الذي كتبت به الأمازيغيات منذ دخول الإسلام إلى المغرب، كما عمل على كتابة هذه الأبجدية من اليسار إلى اليمين للتقرب من الأبجدية اللاتينية والقطع مع العربية حتى على مستوى حركة اليد، بينما كتب هذا الحرف (تيفيناغ) تاريخيا، من اليمين إلى اليسار ومن اليسار إلى اليمين ومن أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى. وهو يدعو إلى ترسيم أمازيغية وهمية موحدة ضدا على اللغة العربية التي ستصبح ضمنا لغة فئة من المغاربة دون أخرى. وهو يدعو كذلك إلى اعتماد تقويم يسميه أمازيغيا ضدا على التقويم الهجري الذي هو تقويم ارتبط بالعرب وبهجرة محمد العربي... والنزوعي في عمله على تعميق هذه التمايزات يفقد أحيانا صوابه ويتحول إلى عنصري مريض يدعو إلى تحليل دماء المغاربة مخبريا لمعرفة الأمازيغي منهم ممن ليس كذلك، والتفريق بينهم بيولوجيا بعد أن فرقهم ثقافيا.

إن الانخراط في هذا الإعلان هو استمرار لهذه الاستراتيجية التمييزية؛ أي فصل جزء من المغاربة عن جزء آخر وإدخالهم، بوصفهم ينتمون إلى أصول مختلفة، في صراع افتراضي قد يتحول يوما ما إلى صراع على أرض الواقع. وهي رؤية، بالإضافة إلى أنها تنكر الواقع والتاريخ، لابرغماتية؛ لأنها تخلق لدول المغرب مشاكل وتستوردها لها من بيئات أخرى، وتفرض عليها أن تعيش الحاضر انطلاقا من تاريخ وماض لم تسهم في صنعه لا هي ولا أسلافها. ومفهوم الشعب الأصلي بالنسبة لشعوب المغرب، وحدها كاف لتضخيم الاختلافات وتعميقها بشكل منحرف، والتركيز عليها باعتبار التصنيفات العامة التي تطمس الاختلافات داخل كل جماعة على حدة، كما تطمس التشابهات بين جميع المغاربة، والحال أن الدراسات الأنتروبولوجية اليوم "تميل إلى تأكيد التشابه بين كل البشر وكل المجتمعات البشرية، ويأخذ هذا الوعي أحيانا شكل الاعتراف

بأن الاختلافات العرقية بينها هي اختلافات ثانوية لو نظرنا إليها بمنظار تاريخ التطور الإنساني الطويل"⁽⁹⁾.

وهذا التمييز نفسه هو الذي كان يهدف إلى تحقيقه المستعمر الفرنسي عند إصداره للظهير البربري. ولتقاطعها في هذه النقطة، تجد النزوعي اليوم يدافع عن هذا الظهير بحماس ويتعامل معه بوصفه دفاعا عن الأمازيغية لأنه خص بعض المغاربة بالعرف والآخرين بالشرع؛ أي أنه فصل بين المغاربة وميز بعضهم عن بعض على المستوى القانوني، تمهيدا لإدخالهم في مواجهة فيما بينهم؛ أي أنه حاول التأصيل للتأثيرات قانونيا، تمهيدا لنقلها إلى المستوى الجغرافي بعد المرور بمرحلة التقاتل والتطاحن الذي يجعل الحل الممكن هو تجزئة الدول المغاربية، والتجزئة سيكون آنذاك مقبولا من طرف الكل بل سيصبح عملا نبيلًا وإنسانيًا لأنه سيؤدي إلى إيقاف إراقة الدماء. ولأن فرنسا كانت تعي هذه الأبعاد، فقد ضمنت الظهير بندا يؤكد على أنه للبت في القضايا الجنائية فإنه يجب على المناطق البربرية الخاضعة للعرف اللجوء إلى المحاكم الفرنسية؛ أي أنها ميزت بين المغاربة الناطقين بالأمازيغية وبين الناطقين بالعربية بشكل مطلق وغلقت الأبواب فيما بينهم، وأبقت على العلاقة قائمة بين الفرنسي و"الأمازيغي" من خلال القانون هذه المرة كذلك، لتحقيق النتائج المرجوة من لعبة التشابه والاختلاف التي يراد من طرف متبني معاهدة الشعوب الأصلية تحقيق نتائجها اليوم. فعندما نقول بأن تبني هذه المعاهدة تحقيق لأهداف استعمارية قديمة، ليس الأمر مجرد اتهام هدفه التشويش، بل هو حقيقة يمكن تلمسها من خلال التحليل كما أصبح الأمر واضحا الآن.

وضوح اللغة وانسجام الفكر

يقال إن معنى الكلمة يكمن في الفعل الذي تنتجه. لاحظنا من خلال التحليل الذي قدمناه أن معنى "الأصلية" في السياق المغاربي لا يمت بأية صلة لتاريخنا وعلاقاتنا وثقافتنا، وهو إلى جانب ذلك ينتج أو قابل لأن ينتج أفعالا تصب كلها في إشعال جذوة الصراع بين المغاربة وتحويل بعضهم عدوا لبعض، وقد يؤدي هذا التصور في النهاية بحديثه عن الشعب الأمازيغي بدل الشعب المغربي على سبيل المثال، إلى التشجيع على زرع فكرة التجزئة كأفق ممكن لدى فئة هدفها الأول "ضمان" المصلحة الخاصة، ولو كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية.

(9) أشلي مونتايغو، البدائية، ص 33.

بناء على ما سبق نقول دون تردد بأن الانخراط في معاهدة الشعوب الأصلية من طرف بعض المغاربة النزوعيين هو إجرام في حق الشعوب المغربية جميعها وتشويه للتاريخ المغربي ونكران للثقافة الأمازيغية ولرموزها ومثقفها الذين فكروا في المنظومة المغربية كمجموعة ثقافية متكاملة، وارتضوا لأنفسهم الانخراط في الحضارة العربية الإسلامية وساهموا في صنعها ونقلها إلى مناطق أخرى من العالم. فتمزيغ عرب "أفحاح" وتعريب أمازيغ "خلص"، وحدها هذه الحقيقة تجعل الحديث عن شعوب أصلية وهما وأسطورة وخطأ فادحا في حق المغربية جميعا، ذلك أن الشعب الأصلي يفترض وجود ذاتين متميزتين غير متنافذتين، تقيمان بينهما علاقة عمودية ينظر من خلالها طرف إلى الآخر نظرة احتقار واستصغار وعنصرية، وهو ما يمنع من توصلها وإقامتها لحضارة مشتركة. لذلك وجب التحذير من هذا النوع من التفكير المنحرف وتبيان خطورته وأبعاده الثقافية والسياسية.

بعد هذا التحليل التاريخي لإعلان الشعوب الأصلية والمقاربة الدلالية لمفاهيمه وانعكاساتها على الواقع المغربي ومآلاتها في السياق الجيو-ثقافي المغربي، فإن مجمل النتائج التي توصلنا إليها ترجع إلى:

- أن الشعوب الأصلية ترجمة مشوهة ومشوّهة، وكل مغربي من واجبه مقاومة هذا التصور البدائي بالنسبة للواقع المغربي لأن الأصلي هنا ليست لها أية علاقة بالأصل من دلالات إيجابية، بل هي تحمل دلالات تاريخية وسياسية وإيديولوجية وتلزم متبنيها باتخاذ مبادرات تعمل على تجزئة الدول المغربية وقبلتها كما أنها تطرح فكرة إبادة شعب لشعب آخر كمسلمة.

- أن "الأصليين" الذين كنا نتحدث عنهم فيما مضى ليسوا هم السكان الأصليون الذين يتم الحديث عنهم اليوم، فقد تم قلب المفهوم بشكل جذري أصبح معه يحمل دلالات سكان أرض أخرى هي استراليا وكندا وجنوب إفريقيا... وهو مفهوم لا مقابل له على أرض الواقع المغربي، إذ أننا عاجزون عن معرفة الأصلي على أرض الواقع، إذ ما القول في "العربي" الذي مُزغ منذ قرون وفي "الأمازيغي" الذي عُرّب، وفي الذين امتزجوا بالسود وبالصقالبة وبغيرهم... وهذا يؤكد بأن وضع الشعوب المغربية يمزق أطر هذا المفهوم الضيق ويتطلب الحديث عن شعب واحد أصلي في كليته.

- أن مستعملي هذا المفهوم يعون أبعاده النظرية وخلفياته التاريخية، لكنهم يصرون على تبنيه رغم مفارقتهم للواقع والتاريخ المغربيين، لأنه يسهم في تجذير وجهات نظرهم الطائفية وتصورهم للهوية في شكلها المنغلق القبلي.

- بأنه للحفاظ على الوضوح وعدم الوقوع في غموض اللغة المؤدي إلى الزيادة في فوضى الفكر، يجب الإبقاء على التعبير الأجنبي مستعملا في الحديث عن هذا الإعلان، فيقال الإعلان العالمي لشعوب الأندجين أو الإعلان العالمي لشعوب الأوتوكتون، وكلاهما دال على منطقة جغرافية وتاريخ محدد لا دخل لدول المغرب بهما.

- أن الأنتهاء إلى معاهدة شعوب الأندجين فيه إساءة لكل المغاربة كيفما كان أصلهم أو لغتهم وتشويه للتاريخ وللهوية المغاربية. لأن كل بنود هذا الإعلان مصاغة من زاوية صراعية بين شعبين مختلفين اختلافا مطلقا على كل المستويات الدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ...



بعض المقاطع من مشروع إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية

اللجنة الفرعية لمكافحة أشكال التمييز وحماية الأقليات

إذ تنشغل بكون الشعوب الأصلية حرمت من حقوق الإنسان ومن حرياتهم الأساسية وأن من بين نتائج ذلك استعمارها ونزع أراضيها وأقاليمها وثوراتها، وهو ما منعها خاصة من ممارسة حقها في التنمية طبقا لحاجاتها ومصالحها.

وإذ تعترف بالضرورة القصوى لاحترام وتطوير الحقوق والخصائص الجوهرية للشعوب الأصلية، خاصة حقها في أراضيها وأقاليمها وثوراتها الناجمة عن بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعن ثقافتها وتقاليدها الروحية وتاريخها وفلسفتها.

وإذ تعترف خاصة بحق الأسر والجماعات الأصلية في الاحتفاظ بمسؤوليتها المشتركة في تربية وتكوين وتعليم ورفاهية أبنائها.

الجزء الثاني

المادة 6

لشعوب الأصلية الحق في العيش جماعيا بحرية وسلام وأمان بوصفها شعوبا متميزة، ولها الحق

في الحماية الكاملة ضد كل أشكال القتل الجماعي أو أي فعل آخر يتميز بالعنف، بما في ذلك انتزاع الأطفال الأصليين من عائلاتهم وجماعاتهم مهما كان السبب.

المادة 10

لا يتم إلزام الشعوب الأصلية بمغادرة أراضيها وأقاليمها، ولا يسمح بنقلها إلى مكان آخر إلا بموافقتها، المعبر عنها بشكل حر وواع، وبعد الاتفاق على تعويض مناسب وعادل، مع إمكانية العودة إن أمكن.

المادة 13

على الدولة، بالتعاون مع الشعوب الأصلية المعنية بالأمر اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأماكن المقدسة من طرف الشعوب الأصلية، واحترامها وحمايتها، بما في ذلك المقابر.

الجزء الرابع

المادة 15

لأبناء الشعوب الأصلية الحق في ولوج كل مستويات وكل أشكال التعليم العمومي. وكل الشعوب الأصلية الأخرى لها هذا الحق وكذا حق إقامة ومراقبة نظامها ومؤسساتها التعليمية الخاصة، حيث يكون التعليم بلغاتها الخاصة، طبقاً لمنهجها الثقافية في التعليم والتلقين.

